

مناطق

الحسن: استكمال تطوير مجمع 815 بسابعة الوسطى

■ سندن - مجلس بلدي الوسطى



□ أكد رئيس بلدي الوسطى عبد الرحمن محمد الحسن أن مجمع 815 بالدائرة السابعة بمدينة عيسى يشهد حالياً تطويراً شاملاً في البنية التحتية على مراحل مختلفة، منوهاً بذلك إلى إنارة جميع الشوارع والطرق المعتمنة بالمجمع المذكور. وأفاد الحسن بأن وزارة الكهرباء ممثلة في قسم الإنارة ومتابعة من المجلس البلدي قامت بتثبيت

عبد الرحمن الحسن

أعمدة الإنارة ذات ثمانية أمتار في الشارع الرئيسي بالمجمع إلى جانب تركيب كشاف في كل بناية من بنايات الإسكان فضلاً عن إنارة الطرقات بين البيوت والشقق السكنية مؤخراً مردفاً «أن متابعة إنارته كانت منذ بداية الدورة الحالية للمجلس في العام 2006».

كما أن مجمع 815 شهد خلال الفترة الماضية تركيب ألعاب الساعات المقابلة لبنايات الإسكان في الوقت الذي تم فيه التنسيق مع الوزارة لاستغلال المساحات الخالية بين البنايات السكنية كمطبخة متنزه للأهالي ورفصها بالطوب الأحمر.

وأشار الحسن إلى أن المجمع المذكور بكثافته السكانية عانى طوال السنوات الطويلة الماضية من الإهمال، الأمر الذي بدأ المجلس بوليه اهتمامه وهو ما تم ترجمة هذا الأمر في تطوير المساحات المجاورة لجامع العمورة وإنشاء مواقف إضافية له، وتابع الحسن أنه تم إنشاء ملعب لكرة القدم لشباب الدائرة وتسويره بالشبك الواقي.

وعن تطوير البنية التحتية للطرق أوضح رئيس المجلس البلدي ممثل الدائرة أن العمل جار على قدم وساق في الوقت الراهن لتطوير أنابيب المياه تمهيداً لبدء رصف كامل طرقات وشوارع المجمع في القريب العاجل.

«خدمات الوسطى» تناقش خطتها التفصيلية لعامي 2009 - 2010



لجنة خدمات الوسطى خلال مناقشتها لخطتها التفصيلية

■ سندن - مجلس بلدي الوسطى

□ ناقشت لجنة الخدمات بمجلس بلدي الوسطى أمس برئاسة عبد الرزاق حطاب وعضوية وليد هجرس وبحضور رئيس قسم المتنزعات والحدائق بالجهاز التنفيذي محمد جواد خطة اللجنة للعامين المقبلين 2009 - 2010 وفق رؤية تطويرية تشمل جميع دوائر المنطقة التسع.

وجاءت مناقشة الخطة التفصيلية بعد أن أقرها المجلس البلدي في وقت سابق وتم رفعها لوزير شؤون البلديات لاعتماد مشاريعها المستقبلية وفق ما هو مرسوم لها، وتم الاتفاق مع الجهاز التنفيذي لفتح ملف متكامل لكل مشروع على حدة لتمكين اللجنة من متابعة المشاريع وتسهيل الرجوع لها.

وقال حطاب إن اللجنة وفقاً لرؤيتها التكتيكية ستركز على متابعة المشاريع أولاً بأول وفق جدول زمني محدد منفذ بذلك توصيات المجلس بشأن جدول جميع المشاريع وفق أطر زمنية واضحة المعالم من إنشاء للحدائق والمضامير والمساحات الشعبية والتشجير وإنشاء جسور للمشاة وغيرها. ومن جهة أخرى تدارس اللجنة في اجتماعها رد وزارة الكهرباء بشأن آلية التبليغ عن الخلل في الحالات العادية والطارئة إذ جاء رد الهيئة بأن تكون هذه الآلية بالاتصال على مركز الاتصالات التي دشنتها الهيئة مؤخراً لحصر البلاغات ومتابعتها مع أعضاء المجالس البلدية.

■ الوسط - فرح العوض

□ جاء مشروع «إعادة بناء وترميم البيوت الأيلة إلى السقوط»، الذي أطلقه عاهل البلاد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة مشروعاً طموحاً، ويحمل بين طياته الكثير من الآمال والطموح لأصحاب المنازل المهتمة والآيلة إلى السقوط، إلا أن الكثير من العقبات كانت ولا تزال تعترضه، متسببة في إعاقة نجاحه، أو العمل فيه، لكنه مع ذلك لا يزال صامداً ومستمراً.

ومنذ انطلاق المشروع فعلياً في العام 2003 وحتى اليوم واجه المشروع الكثير من المعوقات كان من بينها: تأخر قطع وتوصيل التيار الكهربائي، بطء هدم وبناء المنازل المستقيدة، وعودة أعداد منها إلى وضعها السابق بعد حدوث تشققات في جدرانها، وهو ما يدل على سوء البناء، إلا أن العقبة التي قصمت ظهر المشروع، هي تخصيص موازنة محددة له، تبلغ 5 ملايين بعد أن كان المشروع بموازنة مفتوحة.

وبالاستمرار في متابعة المشروع وتطوراتها نجد أن العقبات التي واجهها لم تنته، فها هم أصحاب المنازل التي تقر لها أن تستفيد من المشروع ولسوء حظهم من دون وثائق أو ملكيات خاصة بمضون أعواماً عدة وهم ينتظرون البدء في هدم وإعادة بناء منازلهم، في حين أنهم ينتظرون حصرة على نصيبهم من المشروع -الذي لم يتأول- وهم يرون جيرانهم وأصحابهم وأقاربهم المستفيدين من المشروع وقد تمت إعادة بناء منازلهم وعادوا إليها، بل وسكنوا فيها، على رغم أن عددهم قد لا يتجاوز 20 منزلاً.

الستري: 7 حالات في «الوسطى»

وفي هذا الجانب تحدث رئيس لجنة البيوت الأيلة إلى السقوط في المجلس البلدي للمنطقة الوسطى عادل الستري عن أن «عدد الحالات التي تضررت من عدم وجود وثائق خاصة وملكيات لمنازلهم يبلغ 7 حالات»، مضيفاً أنه «تمت إعادة بناء منزلين من المنازل المتضررة وهما معرضان لأن يكونا آيلين إلى السقوط مرة أخرى، وذلك لعدم وجود أحديسكن فيهما».

وأوضح الستري أن «المنزلين كباقي المنازل الخمسة لم يتم تسجيلهما وبالتالي لم يستفد أصحابهما منهما»، مؤكداً أن «العمل على إنهاء هذه الأزمة بدأت منذ وصولنا إلى المجالس البلدية مع وزير شؤون البلديات والزراعة جمعة الكعبي عندما كان في منصب وكيل للوزارة نفسها، وتبين لنا أن الوزارة تخشى من إصدار إجازات بناء وأن تظهر مشكلة مستقبلية لأصحاب المنازل».

وأضاف الستري أن «الموضوع نفسه يطرح في كل اجتماع لرؤساء اللجان المختصة بالمشروع في المجالس البلدية، وأن آخر ما وصلنا إليه مع رئيس اللجنة التنسيقية محمد نور الشيخ هو إيجاد حل عاجل للموضوع، وهو ما وعدنا به رئيس اللجنة».

وبحسب الستري فإن «المجلس البلدي تحمل دفع الكثير من الإيجارات لأصحاب المنازل المتضررة منذ 5 أعوام وحتى الآن، وفي المقابل لم

البلديون طالبوا بحل المشكلة في أقرب فرصة

تعطل بناء منازل «أيلة» لأعوام بسبب ضياع الوثائق



رضي أمان



عبد الناصر المحميد



عبد المجيد السبع

السبع قائلاً: إن «اللجنة التنسيقية للمشروع وضعت عدداً من الحلول لإنهاء مشكلة عدم وجود وثائق منها مخاطبة وزارة البلديات لتيسير الموضوع، إلا أننا بحاجة إلى حل جذري للأمر يتمثل في تدخل الديوان الملكي بشكل مباشر لإنهائه، وخصوصاً أننا رفعنا خطاباً إلى الديوان الملكي بشأنه ولكن لم نحصل على أي رد حتى الآن».

ولفت السبع إلى أن «بعض الملفات الخاصة بالأهالي المتضررين معطلة منذ 4 أعوام، وفي الوقت نفسه طالب عدد منهم بإعادة منزله الأيل كما كان والعودة إلى منازلهم، إلا أنه لا يمكن ذلك لخطورة تلك المنازل»، منوهاً إلى أنه «في السابق تم إخراج الأهالي من منازلهم وخصوصاً من هم في المنازل الخطيرة ومن تم التدقيق على أوراق المنزل، وحينها تبين أن تلك المنازل غير مكتملة الأوراق».

وفي الجانب نفسه، قال السبع إن «الخطوة نفسها تم تنفيذها في الدور الحالي فنقوم بإخراج المتضررين ضمن الحالات المستعجلة لمدة 3 أشهر إلى أن يتم التدقيق على أوراقهم ومن ثم نبلغهم إذا ما يمكن بناؤه أم لا».

المحميد: المتضررون متدمرون

وفي الوقت نفسه، أكد رئيس لجنة البيوت الأيلة إلى السقوط في مجلس بلدي المحرق عبدالناصر المحميد أن «المحرق لم تخل من الحالات المتضررة من عدم إعادة بناء منازلها للسبب نفسه، إلا أن عددها قليل»، مشيراً إلى وجود تدمر من قبل الأهالي واستياء شديد جراء إخراجهم من منازلهم قبل أعوام، من دون العودة إليها».

وبحسب المحميد فإن «من بين الحلول التي يمكن أن تساهم في إنهاء هذه المشكلة هو تدخل الديوان الملكي»، مشيراً إلى أنه «خلال الاجتماع الاعتيادي لرؤساء اللجان المتخصصة في متابعة المشروع في المجالس البلدية اقترحنا مخاطبة الديوان الملكي، ونأمل أن يتم إيجاد حل لها».

المهندي: لم نسجل أية حالة في «الجنوبية»

رئيس المجلس البلدي للمنطقة الجنوبية علي

يتم إيجاد حل للموضوع»، مبيئاً أن «الأمر يجبرنا في بعض الأحيان على إخراج أصحاب المنازل من منازلهم الأيلة لأنها متضررة بشكل كبير وتكون خطيرة».

وسأل الستري: «ما هو الفرق بين أن تسكن عائلة في منزل آيل إلى السقوط أو في المنزل نفسه بعد أن تمت إعادة بنائه»، مؤكداً ضرورة أن تبادر وزارة «البلديات» إلى صرف إجازات البناء للمنازل المتضررة، وخصوصاً أن عددها قليل جداً.

ولفت الستري إلى أن الموضوع سيرد ضمن الجلسة الاعتيادية للمجلس البلدي لإنهائه، ولتحتل المجلس البلدي مسؤولية إصدار إجازات البناء للمنازل المتضررة في أسرع وقت.

العلوي: الوثيقة ضرورية لحفظ الحقوق

أما رئيس لجنة البيوت الأيلة إلى السقوط في مجلس بلدي المنطقة الشمالية سيد أحمد العلوي فقد أكد أن «المحافظة الشمالية تضم نحو 10 منازل مسجلة ضمن المشروع، لكن من دون أي وثيقة لها».

وبيّن العلوي أن «المشكلة يمكن حلها إذا كان المنزل محاصراً من يمين أخرى، وهنا يمكننا التعامل معه وهدمه، على العكس من إذا كان المنزل يقع في مساحة مفتوحة؛ إذ إن المنزل من دون أية وثيقة، وفي الوقت نفسه لا نعلم حدوده إلى أين تمتد»، مشيراً إلى أن «المنازل نفسها يمتد عمرها إلى 70 وأحياناً 80 عاماً».

وشدد العلوي على «ضرورة أن يتقاهم أصحاب المنازل، والورثة تحديداً من أجل توزيع نصيبهم من المنزل واستخراج وثيقة خاصة من وزارة العدل في الحالتين المذكورتين»، داعياً كل من يمتلك منزلاً سواء مسجلاً ضمن مشروع «البيوت الأيلة» أو غير مسجل إلى تثبيت وثيقة وملكية منازلهم، وخصوصاً القيمة منها، حفاظاً على الحقوق الشرعية لهم ولبناتهم أو أحفادهم.

السبع: تدخل الديوان الملكي مهم

من جانبه، تحدث رئيس لجنة البيوت الأيلة إلى السقوط في مجلس بلدي العاصمة عبدالمجيد



أحد البيوت الأيلة للسقوط في المحافظة الشمالية (تصوير: عقيل الفردان)

وتساءل العلوي عن فائض موازنة العامين 2007-2008 -التي كان يتوقع المجلس أن توجه في هذه الفترة لمثل المشاريع الخدمية بالدرجة الأولى، وذلك كما فعلت بعض الدول المجاورة مثل المملكة العربية السعودية التي رفعت من موازنة المشاريع على هامش ارتفاع أسعار وعائدات برميل النفط خلال العامين الماضيين. واستنكر العلوي تحمل المواطن أعباء الدولة وعدم تحمل الحكومة الجزء الأكبر من هذه المعاناة. ولوح العلوي بتخلى المجلس البلدي عن عهدة المشروع في ظل هذه الظروف الحالية لتلافي قيمة الشارع الذي يطالب المجلس البلدي بمزيد من الخدمات في ظل موازنة أقل ما يمكن أن توصف «بالكسحة».

بحاجة لمضاعفة الموازنة الموجودة حالياً تسع مرات». ووفقاً للعلوي، فإذا ما أرادت الدولة التخفيف من وطأة جزء كبير من الاحتقانات المستمرة في الدولة، فنحن نعتبر أن جزءاً منها هي مسألة حل أزمة مشاريع الخدمات، ولطالما راهنا على أن تتناول الدولة حلحلة ملف الخدمات بالدرجة الأولى بدلاً من الشأن الأمني فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة.

ملايين المقررة ضمن موازنة العامين 2009 - 2010 هو تخلي عن المشروع، وأنه حتى الـ10 ملايين التي يمكن القول بأن الحكومة تناور بشأن إقرارها بعد زيادة 5 ملايين لا تكفي، فنحن كنا نتوقع المبادرة منها وليس المناورة والتخلي عن المسؤوليات المنوطة بها»، مشدداً على أنه لا يليق بالبحرين أن يتحمل المستثمرون مسؤوليات إعمار المنازل الأيلة للسقوط عن الدولة في الوقت الذي تصرف مبالغ وموازنات كبرى في مشاريع ترفيهية خلال يوم أو يومين».

المهندي ذكر أن «المحافظة الجنوبية لم تشهد مثل هذه الحالات منذ انطلاق المشروع، إلا أنه أمر مؤسف للأهالي الذين ينتظرون منذ أعوام إنهاء مشكلتهم».

ولفت المهندي إلى أن «الأمر ذاته نوقش عندما كان الملف لدى وزارة الإسكان، كما يتم نقاشه الآن»، مفيداً «يمكن للمتضررين إصدار وثيقة من قبل (السجل العقاري)، أو أن يشهد لهم الجيران بملكية منازلهم».

وتابع المهندي أن «المشكلة تكمن في أن بناء المنزل لن يتم إلا بوجود الوثيقة»، مشيراً إلى أن «اللجنة التنسيقية لمتابعة المشروع تسعى إلى مساعدة أصحاب الطلبات بشتى الطرق».

أمان: شهادة المسح تكفي

وفي تعليق له على الموضوع، قال عضو المجلس البلدي للمنطقة الوسطى رضي أمان أن «مرور أعوام عدة على هذه المشكلة من دون حلها يعتبر أمراً معيباً، وأنه لا بد من إنهائها في أسرع وقت»، في حين رأى أمان أن «استخراج شهادة مسح تكفي لبدء البناء في المنازل المهتمة والمعطلة منذ 5 أعوام، على أن يتعهد صاحب المنزل بتحمل المسؤولية في حال أثبت القضاء أن المنزل لا يعود إليه وأثبت ملكية آخر له».

المواطنون وأعوام من الانتظار

أما المواطن أحمد يوسف وهو أحد الأفراد في عائلة مستفيدة من المشروع، أوضح أن «أفراد العائلة تضرروا كثيراً بسبب تأخر البدء في بناء المنزل منذ العام 2005»، مضيفاً أنه «بعد أن تم إخراجنا من المنزل أبلغونا أنه من دون وثيقة، وعلى الفور سلمنا المجلس البلدي الفريضة الخاصة بالمنزل، وبعض المستندات التي تعود إلى الجيران، والتي تثبت أن المنزل ملك لنا»، وأشار يوسف إلى أنه «في كل مرة يتم تأخيرنا بحجج مختلفة، وهنا أطرح سؤالاً: لماذا لم يتم التأكد من وجود الوثيقة قبل إخراجنا من المنزل»، مطالباً بإيجاد حل للموضوع في أسرع وقت.

أكد أن الموازنة المقترحة بحاجة للمضاعفة 9 مرات

«بلدي الشمالي»: مشروع «الأيلة» مهدد بالسقوط

البلدية وتأكيد أن التجربة البلدية هي مشروع، وأنها مجالس للحكم الشعبي ودعوته المؤسسات والوزارات كافة إلى التعاون معها وتذليل العقبات أمامها. كما طالب العلوي وزير شؤون البلديات والزراعة بضرورة التحرك الجدي والحقيقي لدعم هذه المشروع، حيث أن المجلس لم يلتزم الجدية الكافية في دعم هذا المشروع بالموازنة المطلوبة والتحدث بشكل علني وصريح وبيان معاناة آلاف المواطنين الذي سيطول انتظارهم لعشرات الأعوام في ظل هذه الموازنة، مبيئاً أن «المجلس يطالب ببيان هذه الحقيقة لمجلس الوزراء حتى تحدد المسؤوليات بالتالي».

وأضاف أن المجالس البلدية وقعت اليوم في مأزق لن يحله سوى جلالة الملك بعد تقلص الموازنة التي تنبئ بسقوط «الأيلة»، لافتاً إلى أن المشروع من بعدة أزمات منها حبو آلية العمل في وزارة الإسكان وتحول عهدة المشروع إلى وزارة شؤون البلديات والزراعة وسقوط العديد من الأسماء والحالات سهواً خلال الفترة الانتقالية له وأخيراً تقليص الموازنة.

يشار إلى أن المعايير التي يتم التعامل بها في المشروع تتمثل في: الأيزيد إجمالي دخل الأسرة من جميع المصادر لأفراد الأسرة الأساسية على 600 دينار، وأن يتقدم صاحب الطلب بإنجابات يبين أن المنزل آيل إلى السقوط، وهدم بأمر من البلدية من قبل برنامج «البيوت الأيلة إلى السقوط»، وفي حال امتلاك أحد أفراد الأسرة عقاراً يجب ألا تتجاوز مساحته 150 متراً مربعاً، بالإضافة إلى أن معايير الملكية تنطبق على المنازل الأيلة إلى السقوط وقف الذرية.